بريطانيا وسياسة التهدئة تجاه أحداث ميناء الزبارة
(أبريل - يوليو ١٩٣٧)
قراءة في الوثائق البريطانية

جمال محمود حجر(*)

لا تهدف هذه الدراسة إلى أن تنكأ جرحًا قد اندمل، ولا أن تثير قضية الحقوق الجغرافية أو التاريخية، حول واحد من موانى الخليج العربي، الذي ربما كان مقدرًا له أن يصبح أحد أهم الموانى على الجانب العربي من الخليج؛ وإنما تهدف بشكل مباشر إلى الوقوف على حقيقة موقف بريطانيا، الدولة الكبرى، التي كانت معنية بشكل مباشر بكل ما يجري في الخليج العربي من أحداث منذ مطلع القرن التاسع عشر، ومنها أحداث النزاع حول ميناء الزبارة وظهيره الصحراوي خلال فترة قصيرة من صيف ١٩٣٧ وما ترتب على ذلك من نتائج امتدت حتى مطلع القرن الواحد والعشرين. وهو الموضوع الذي ستتناوله هذه الدراسة بمناهج التعامل مع الأحداث التاريخية ذات الأثر الممتد، وهي مناهج: الاسترداد، والتفكيك أو التحليل، والنقد، والبناء أو التركيب، والمقارنة.

أما الأطراف المعنية بهذا الموضوع في الفترة موضوع الدراسة فهم: آل خليفة حكام البحرين؛ وفرع قبيلة النعيم في الزبارة؛ وآل ثاني حكام قطر؛ وشركة نفط قطر البريطانية؛ وآل سعود؛ والحكومة البريطانية، ممثلة في وزارة الهند من خلال المقيم السياسي في بوشهر، والوكيل السياسي في البحرين، وممثلة في وزارة الخارجية من خلال الوزير المفوض في جدة.

كان ميناء الزبارة في أبريل ١٩٣٧ هدفًا لشركة الامتيازات البترولية العاملة في شبه جزيرة قطر B.C.C لتأمين استخدامه في خدمة أغراض

(*) أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر - كلية الآداب - جامعة الإسكندرية.

obeikan.com

الشركة. أما الميناء وظهيره حيث تقيم قبيلة النعيم فكان هدفًا لآل ثاني حكام قطر. وكان الميناء والقبيلة هدفًا لآل خليفة. بينما كان آل سعود يرقبون ما يجري في الزبارة وما حولها، ومستعدين لاستقبال أي من عناصر قبيلة النعيم للإقامة تحت سلطانهم في الإحساء. وكانت بريطانيا ترصد من خلال مسئوليها الأوضاع في الزبارة وما حولها حماية لأمنها البحري في المنطقة .

القضية إذن متشعبة: فالميناء هدف يسيل له لعاب كل الأطراف؛ والقبيلة التي تسكنه محل استقطاب العناصر الإقليمية والمحلية لضم الأرض التي تقيم عليها؛ والاستقرار السياسي هدف رئيس تسعى بريطانيا لتحقيقه في المناطق الساحلية من الخليج؛ والاستثمار الاقتصادي لموارد المنطقة هدف لاحق؛ وأمن الملاحة البريطانية في الخليج هدف دائم.

وعلى ذلك فإن فحص مواقف الأطراف المعنية جميعها من خلال الوثائق البريطانية وعلاقاتها ببعضها أصبح ضرورة منهجية، ولكنه ليس هدفًا في حد ذاته، وإنما هو وسيلة إلى غاية محددة؛ هي الوقوف على أهمية ميناء الزبارة وفهم الأساليب البريطانية في التعامل مع القضايا المحلية في الخليج، وهي أساليب أحسب أنها لا تزال تمارس إلى اليوم، بالرغم من كل المتغيرات التي طرأت على المنطقة نتيجة ظهور النفط فيها واستثماره وتغير موازين القوى الإقليمية والعالمية، ولذلك فإن النتائج المترتبة على هذه الأحداث تصبح أكثر أهمية من الأحداث نفسها.

* * * * *

لابد أن نؤكد هنا على أن قضية الزبارة ليست وليدة الثلاثينيات من القرن العشرين، وإنما هي قديمة قدم مرور آل خليفة بهذه المنطقة عندما انطلقوا من قلب شبه الجزيرة العربية في سنوات الجفاف والقحط إلى منطقة الزبارة في شمالي شبه جزيرة قطر، ومنها انطلقوا في عام ١٧٦٦ إلى الكويت، ثم عادوا

إليها لينطلقوا منها مرة أخرى في عام ١٧٨٢ حيث أخذوا البحرين من أيدي حكامها الفرس. ومنذ ذلك الوقت وتجربة آل خليفة في الزبارة مستقرة في وجدانهم، حيث صارت ملجأ لعناصر منهم؛ ففي عام ١٨٤٢ توجه الشيخ محمد آل خليفة إليها بعد خلاف مع عمه الشيخ عبد الله آل خليفة، وأعاد بناءها وتعميرها. ومنها تمكن من القبض على مشيخة البحرين حتى عام ١٨٦٨، ولكن الحكومة البريطانية أبعدته ووضعت مكانه أخاه عليًا.

تلك التطورات التي رواها لوريمر في *دليل الخليج* هي التي بنى عليها آل خليفة حقهم في ملكية الزبارة؛ لأن آل ثاني كانوا يعترفون وقتئذ بسيادة البحرين على الزبارة، وكانوا يدفعون الضرائب لآل خليفة خلال فترة قصيرة من عهد الشيخ علي من عام ١٨٦٩ إلى عام ١٨٧١، وكانت حكومة الهند البريطانية على علم بذلك وتوافق عليه، ولكنها كانت تتحفظ على ما تدعيه البحرين من حقوق في الزبارة وما حولها من شبه جزيرة قطر، ولم تشعر بأنها كانت ذات أهمية لهم، وأنها أبلغت الشيخ عيسى آل خليفة حاكم البحرين بهذا الموقف في عام ١٨٩٥.

وفي العام نفسه (١٨٩٥) وفي ظل تطور الصراع بين القوتين الكبريين (بريطانيا والدولة العثمانية) دخلت الزبارة من جديد في دائرة الصراع؛ إذ جهز العثمانيون بالتعاون مع الشيخ جاسم بن محمد بن ثاني، حاكم قطر، قوة عسكرية في الزبارة لغزو البحرين، ولكن بريطانيا التي تدخلت في الوقت المناسب منعت التهديد بالغزو حين رصدت السفن التي تجمعت في ميناء الزبارة ودمرتها، ولا يعني ذلك أن بريطانيا غيرت موقفها من مسألة الزبارة، ولكن موقفها كان مبنيا على سياسة الإبقاء على الوضع الراهن وعلى التصدي لأية قوة أخرى تحاول منافستها في الخليج، وهي في حالتنا هذه الدولة العثمانية.

وإذا كانت الترتيبات العثمانية- القطرية السابقة تعني أن الزبارة كانت في حوزة آل ثاني، فقد أكد المقيم البريطاني على ذلك، حين كتب يقول: "إن ما تقوله البحرين من تبعية قبيلة النعيم لها، يبدو لي بغير ذي معنى". وإذا كانت هذه الرؤية لمسؤول بريطاني تهمل حقيقة مهمة وهي: أن القبائل التي تهاجر من منطقة إلى أخرى لا تسقط تبعيتها للشيخ الذي كانت تتبعه أصلاً، فإنه يبقى لمطلب شيخ البحرين عند البريطانيين بعض الوزن. والحال نفسه ينطبق على قبيلة الدواسر المهاجرة إلى السعودية، ولكن الشيخ لا يملك الحق في المطالبة بالمنطقة التي تقيم عليها في الأحساء، وبذلك تعامل الزبارة معاملة الأحساء.

وإذا كانت نقطة ضعف شيخ قطر أنه قد فرط في بعض حقوقه؛ كتحصيل الضرائب من سكان الزبارة، أو المطالبة بتصاريح مرور من القادمين من البحرين، فإن ذلك التيسير كان بدافع إدراك شيخ قطر لكثافة الحركة في هذه المنطقة، وهي حركة طبيعية في ميناء ناشط، وفي مجتمع لم يعرف المفهوم الحديث للحدود السياسية، وربما تكون ممارسة مثل هذه الإجراءات فيه من معوقات التواصل بين أبناء القبيلة الواحدة، التي لا تشكل الحدود السياسية أو الجغرافية أي أهمية لها، ولم يكن حكام البلدين راغبين في الوقوع في صدام تفرزه حركة القبائل كل يوم.

هذا الموقف المرن من جانب قطر تحديدًا لا يعتبره المقيم إضعافًا لمركز آل ثاني في ملكية الزبارة، ولا يعطي آل خليفة الحق في ادعاء السيطرة على المكان الذي يعترفون بأنهم لم يجمعوا الضرائب من سكانه. ويضع المقيم البريطاني رأيه أمام حكومته على هذا النحو: "من الناحية القانونية، فإنني أوافق على الرأى القائل بأن ادعاء البحرين على الزبارة يجب أن يسقط". ومن زاوية أخرى تدعم هذا الاتجاه، فإن الحكومة البريطانية بمساندتها لامتياز البترول القطري تبدو وكأنها ملتزمة نحو شيخ قطر وشركة البترول العاملة هناك بالاعتراف بأن الزبارة تتبع قطر.

لم يكن موقف بريطانيا قد تبلور بعد، فعلى غير ما أبدى المقيم السياسي من حرص على تأمين مصالح بلاده التي وضعها فوق كل اعتبار، كان موقف الوكيل السياسي في البحرين مخالفًا، فالكولونيل لوخ كان يرى أن آل خليفة سيستشعرون ظلمًا أبديًا من الحكومة البريطانية إذا اتخذت قرارًا يجعل الزبارة من حق قطر. وسيستشعر آل ثاني الظلم نفسه إذا حدث العكس. وأمام هذه الحيرة في اتخاذ القرار، كان يسيطر على لوخ أن "آل خليفة هم أعز أصدقائنا على الساحل العربي"، وأن "البحرين تعتبر من وجهة النظر السياسية أكثر أهمية لنا من قطر".

* * * * *

على ضوء ما سبق من تضارب في الرؤى، أوصى المقيم السياسي مع مطلع صيف عام ١٩٣٧ بالإبقاء على الوضع الراهن، وجعل الأمور هادئة في الزبارة، مع إظهار شئ من الميل لأن تكون الزبارة لقطر.[1]

ما كان للمقيم السياسي في الخليج، ولا للوكيل السياسي في البحرين، أن يثير قضية كهذه في أبريل ١٩٣٧ لولا أن البحرين أثارت الموضوع في ١٤ أبريل ١٩٣٧، حين علم شيخها أن شركة البترول العاملة في قطر تفكر في إنشاء ميناء لها في الزبارة، كاشفا عن رغبته فيما إذا كانت الشركة راغبة في أن تناقش هذا الأمر معه بشأن "موقعنا البحري في الزبارة" وأنه سيكون سعيدا حين يقدم كافة التسهيلات للشركة. وفي الوقت نفسه طلب شيخ قطر من الشيخ راشد زعيم قبيلة النعيم، التي كانت تقيم في الزبارة، أن يعلن الولاء لآل ثاني، وإلا اعتبر نفسه منتميًا لآل خليفة، وهي خطوة تهدف إلى التأكيد على تبعية الزبارة لقطر. ولكن موقف الشيخ راشد النعيمي كان واضحًا تجاه ما يفهم على أنه تهديد قطري، فأعلن أنه إذا لم يتلق دعمًا من البحرين لمواجهة الضغوط القطرية، فإنه سيلجأ إلى حيث يحكم الملك عبد العزيز آل سعود، حيث سيضمن

الأمن والسلامة له ولقبيلته في الأحساء. يؤكد هذا الموقف على أن الشيخ راشد كان راغبا في الإبقاء على انتمائه للبحرين إلا إذا تخلت عنه، وإذا تخلت عنه سيحول ولاءه للسعودية، وسيترك الزبارة بغير سكان لقطر. (٢)

هكذا كان توازن القوى واردًا في حسابات شيوخ القبائل، كما هو وارد في حسابات الحكومات اليوم. فماذا كان موقف المسئولين البريطانيين؟ عرض الوكيل السياسي في البحرين الأمر على المقيم السياسي في بوشهر، الذي نقله بدوره إلى وزارة الهند في ٢٨ أبريل ١٩٣٧. ودارت عجلة صناعة القرار على مختلف المستويات المشار إليها، فقضية الزبارة أصبحت قضية ساخنة، ويجب أن تحل بأسلوب التهدئة والتسكين، الذي يريده البريطانيون.

مارس الوكيل السياسي دوره في رصد ما يجري على الأرض، فالقطريون تواصلوا مع السعوديين لمنع قبيلة النعيم من مغادرة الزبارة؛ فقد تبين أن نحو ألف رجل من قبيلة النعيم من راكبي الجمال المسلحين (الهجانة) مستنفرون في الزبارة؛ إما تأهبًا للهجرة إلى الأحساء أو للصدام مع شيخ قطر، وفي كل الأحوال كان من المتوقع أن يجري الاقتتال في الزبارة وما حولها. ومما زاد الأمر تعقيدًا على الأرض أن الوكيل السياسي علم أن سعود بن جلوي حاكم الأحساء كان هو الآخر يعد قوة من راكبي الجمال المسلحين ليبعث بها إلى قطر دون أن تتضح له أهداف هذه القوة، هل هي لمناصرة النعيم في الزبارة؟ أم لمناصرة قبائل أخرى متمردة في قطر. رأى الوكيل السياسي أن توازن القوى لم يكن في صالح قطر، فبعث إلى شيخها يطلب منه التزام الهدوء، كما بعث إلى شيخ البحرين يطلب منه أن يسحب رجاله من حول الزبارة، وأن يوقف الأنشطة التي كان قد بدأها من أجل إعادة بناء قلعتها. (٣)

وفي اليوم التالي التقى الوكيل السياسي بشيخ البحرين، ونصحه ألا يتبنى أية خطوة دون الرجوع إلى الحكومة البريطانية، وأن يطلب الشيخ من المقيم

السياسي حضورًا بريطانيًا بحريا عسكريا في ميناء الزبارة، يضمن به الإبقاء على الوضع الراهن، ولم يكن هذا المطلب يعني عمليًا أكثر من وجود رمزي يتمثل في رسو سفينة بريطانية في ميناء الزبارة. (٤)

عند هذه المرحلة اتسعت دائرة الحوار داخل مراكز صنع القرار البريطانية، واستطلعت وزارة الهند رأى وزارة الخارجية بشأن إمكانية طرح الموضوع برمته على الحكومة البريطانية، فوافقت الخارجية وكلفت وزيرها المفوض في جدة بدراسة أهمية هذا الموضوع للحكومة السعودية. (٥) وأفرزت هذه الاتصالات الرؤى التالية:

رأى المقيم السياسي (فاولي) ألا تتدخل بلاده إذا غادرت قبيلة النعيم الزبارة إلى الأحساء، أو إذا حدث صدام بينها وبين شيخ قطر، وأن عليه فقط أن يدعم الوكيل السياسي في مواصلة جهوده لإقناع كل الأطراف بالمحافظة على السلام، وبخاصة شيخ البحرين، الذي يرتبط مع بريطانيا باتفاقية سلام منذ عام ١٨٦١؛ لأن نشوب القتال في شبه جزيرة قطر سيهدد العاملين في شركة البترول، وإذا حدث ذلك فإن من الواجب ترحيل هؤلاء بحرًا على متن السفن التي يجب أن توضع تحت تصرف الوكيل السياسي، الذي يجب عليه أن يتوجه مباشرة إلى الزبارة أو إلى الدوحة ليقف عن قرب على ما يجري في شبه جزيرة قطر. وأن يحاط كل من قائد البحرية Senior Naval Officer وقائد الطيران Air Officer Commanding والمقيم السياسي Political Residentبما يجرى من تطورات أولاً بأول. (٦)

كان المقيم السياسي يتوقع الأسوأ، لذلك نراه يوصي بأن يضع قائد الطيران بعض الطائرات في البحرين في حالة تأهب قصوى، لثلاثة أسباب: أولها احتمال مواجهة نشوب قتال على الحدود القطرية ــ السعودية؛ وثانيها سرعة نقل العاملين في شركة البترول العاملة في قطر وإخلائهم؛ وثالثها سرعة نقل الضباط السياسيين إلى أى منطقة في الخليج عند الضرورة. (٧)

أما الوزير المفوض في جدة (سير ريدر بولارد Sir R .Bullard) فكتب إلى وزارة الخارجية يقول: إنه يتفق مع المقيم السياسي في الرأى بشأن تـرك قبيلة النعيم تغادر الزبارة إلى الأحساء طالما أن تلك هي رغبتهم، ولكنه يستبعد أن تكون هناك قوة سعودية مسلحة على الحدود القطرية ــ السعودية؛ لأن الملك عبد العزيز لن يسمح بذلك، رغم أنه سيكون سعيدًا إذا هاجرت قبيلة النعيم إلى بلاده. وقد أثارت هذه الحقيقة شيئًا من القلق تجاه موقف الملك عبد العزيز، ولذا نصح بولارد بأن تترك الأمور تسير في مجراها الطبيعي دون تدخل بريطاني، إذا فشلت الإجراءات الأمنية. (٨)

أما الوكيل السياسي (بلجريف) فقد آتت زيارته لكل من الزبارة والدوحـة أكلها؛ فقد خففت من حالة التوتر القائمة بين شيخ قطر وقبيلة النعيم. وتأكد ذلك حين رصدت إحدى طائرات سلاح الجو البريطاني، في اليوم التـالي لوصـول الوكيل السياسي، الحركة الطبيعية لتجمعات قبيلة النعيم. (٩) كما تأكـدت حالـة الاستقرار هذه بوصول برقية الوزير المفوض بجدة تفيد بأن الملك عبد العزيز لن يسمح لرجاله بالتدخل في قطر.

ومن ناحيتها أوقفت شركة البترول العاملة في قطر بشكل طبيعي عملياتها الميدانية في نهاية أبريل مع بداية فترة الصيف، وسافر جميـع رجالهـا إلـى إنجلترا. وهكذا أدت المؤشرات كافة إلى تأكيد حالة الاستقرار وعدم وجود داع لحالة الاستنفار. ورأى المقيم السياسي تبعًا لذلك أنه لا داعي لوجـود أي مـن السفن البريطانية في ميناء الزبارة أو ما حوله، ولكنه فضل وجود قارب صغير بالقرب من بيره Baerah لتيسير مهمة تنقل الوكيل الـسياسي بـين البحـرين والدوحة إذا رغب في ذلك. (١٠)

* * * * *

كانت وزارتا الهند والخارجية معنيتين بما يجري في الزبارة وما حولهـا، وساعد هدوء الحال مع مطلع الصيف على متابعة الموقف وتدارسه من زواياه المختلفة على المستوى السياسي في لندن. وبناءً على ذلك بعث المقيم السـياسي إلى وزارة الهند بمذكرة تفصيلية عن التطور التاريخي للنزاع حـول الزبـارة مشيرا إلى استعداد البحرين في ١٤ أبريل ١٩٣٧ منح شركة النفط العاملة فـي قطر تسهيلات في الزبارة. وتعتبر هذه الإشارة هي الأولى بين ميناء تريـد أن تستخدمه شركة النفط وبين الزبارة.

كما أشار المقيم السياسي في مذكرته هذه إلى ما سبق أن أحاطه به الوكيل السياسي في البحرين، من أن شيخها يرى أن قبيلة النعيم المقيمة في الزبارة من أصل بحريني، وأن جزءًا منها لا يزال يعيش في البحرين، وأنهم وحدهم سكان الزبارة. كما أن النعيم في الزبارة لا يدفعون الضرائب أو الجمارك لشيخ قطر، ولا يحرص شيخ قطر نفسه على الحصول على تصريحات مرور عبرها مـن مواطنين بحرينيين، وبناءا على ذلك فإن شيخ قطر غير معني بما يجري فـي الزبارة. وأن النعيم هناك يطيعون أوامر شيخ البحرين، وأنهم استجابوا له حين أمرهم بإعادة بناء قلعتها. وأنه مستعد لتقديم ما يؤكد أن ادعاءاته حول الزبـارة لا تعني التدخل في حقوق شركة البترول العاملة في قطر، وأن هذا ربما يرضي الحكومة البريطانية. (١١)

أجرى المقيم السياسي اتصالاً مع مستر بيكر Backer منـدوب شـركة بترول قطر الميداني، ليتأكد من عزم الشركة على إقامة ميناء في الزبارة، وكان رد بيكر "إن الشركة ليس لديها النية في الوقت الراهن لإقامة هذا الميناء".(١٢)

استراح المقيم السياسي لما توصل إليه من معلومات تؤدي إلـى هـدوء الأوضاع، ولكن المسألة بدت شائكة، لأن ملكية الزبـارة، الميناء والظهيـر، أصبحت من جديد قضية نزاع بين شـيخي قطـر والبحـرين، وأن المـصالح

البريطانية النفطية مهددة في قطر نتيجة لذلك، ونصح المقيم حكومة بلاده ألا تتخذ موقفًا يناصر أيا من الطرفين على الآخر، كما نصح المسئولين البريطانيين بقراءة المجموعتين الجغرافية والتاريخية للوريمر[١٣] والموسومة دليل الخليج، إضافةً إلى المراسلات المتبادلة حول الموضوع، وإلى ما قدمه هو نفسه من ملخص واف حول الخلفية التاريخية للزيارة. [١٤]

ومن جانبه زار المقيم السياسي الدوحة وبصحبته الوكيل السياسي، في محاولة لإغراء حاكم قطر أن يرسل مندوبين عنه إلى البحرين لتسوية مسألة الزيارة بالطرق الودية، بعيدًا عن الإجراءات القانونية، ولكن الخطوات التي اتخذت في هذا الاتجاه لم تسفر عن نتائج إيجابية. [١٥]

ثم تلقي المقيم السياسي من الوكيل السياسي في البحرين رؤية شيخها لتسوية موضوع الزيارة، وهي تتلخص في الإبقاء علي الوضع الراهن كما كان عليه خلال الستة أشهر السابقة علي الأزمة التي تفجرت في أبريل ١٩٣٧، وهو أمر يراه المقيم السياسي معقولا، ولا يتعارض مع وجهة نظر الحكومة البريطانية . كما أن المفاوضات التي تجري بين شيخي البلدين غير رسمية، وبالتالي غير ملزمة للحكومة البريطانية، لأنها ذات طبيعة استكشافية. وفي حال التوصل الي حل من خلال هذه المفاوضات، فإنه لن يكتسب صفة رسمية إلا بموافقة الحكومة البريطانية، وفي كل الأحوال علي بريطانيا أن تترك الأمور تأخذ مجراها دون تدخل بين البلدين. [١٦]

ولكن ما هي الرؤية التي طرحها شيخ البحرين لتكون أساسا لتسوية مسألة الزيارة ؟

إنها في الواقع شروط طرحها الوكيل السياسي على شيخ البحرين وتلزمه بما يلي:

- يتوقف الشيخ عن إثارة ادعاءاته حول كل من الزيارة وقبيلة النعيم فيها .

- لا يجري الشيخ أي عمليات تطوير في الزبارة بأي شكل .
- يتخذ الشيخ الإجراءات المناسبة لمنع عمليات التهريب إلي قطر عبر الزبارة .
- لا يسمح الشيخ لأفراد من البحرين بإقامة مستوطنات لهم في الزبارة .
- أن يبقي الشيخ علي الوضع القائم في الزبارة قبل نشوء الأزمة الراهنة .

وفي المقابل علي حاكم قطر أن يوافق علي هذين الشرطين :

- آلا يفرض ضرائب علي سكان الزبارة الدائمين من قبيلة النعيم، ولا علي من لهم أية علاقة بهم أثناء وجودهم في الزبارة. أما إذا غادروها الي أي مكان آخر داخل قطر، فله أن يفرض عليهم الضرائب كما يشاء .
- آلا يجري شيخ قطر أية عمليات تطوير في الزبارة في أي صورة من الصور، بل عليه أن يبقي كل شئ علي ما كان عليه قبل نشوء الأزمة الراهنة. وفي حال رغبة شركة بترول قطر في ممارسة نشاطها، فإنه سيسمح لها بذلك .

هذه الشروط بشقيها البحريني والقطري حول الزبارة تمت الموافقة عليها من قبل شيخ البحرين، الذي طلب من الوكيل السياسي أن ينقلها بشقيها الي شيخ قطر كتابة، تفاديًا لسوء الفهم، وقد تم ذلك في حينه[١٧]

وتعني هذه الشروط ببساطة تجميد الوضع علي ما هو عليه في الزبارة بناءً علي رغبة بريطانيا في حماية مصالحها من ناحية، ونتيجةً لعدم قدرة أي من الطرفين على حسم الأمر لصالحه من ناحية أخري. وبعد نحو شهر أفرزت المفاوضات غير الرسمية الجارية بين الطرفين القطري والبحريني تحت إشراف الوكيل السياسي في البحرين النتائج التالية:

- وافقت قطر علي ترك الوضع الراهن علي ما هو عليه قبل نشوب الصراع في أبريل ١٩٣٧، شريطة أن تسحب البحرين – دون شرط – ادعاءاتها علي الزبارة وعلي قبيلة النعيم .
- وافقت البحرين علي سحب ادعاءاتها علي الزبارة وعلي قبيلة النعيم ما دامت قطر ملتزمة بالحفاظ علي الوضع الراهن قبل نشوب الصراع في أبريل ١٩٣٧ .

رصد الوكيل السياسي أن موقف قطر كان متشدداً وهجومياً بينما كان موقف البحرين أكثر مرونة، ويعتقد الوكيل السياسي أن البحرين سارت كثيراً لمواجهة مطالب شيخ قطر، الذي كان حريصاً علي دوام التواصل بين الأسرتين الحاكمتين في جو أكثر وداً وصداقة، ولكنه كان في الوقت نفسه مستعداً بقواته لمواجهة أي موقف مغاير لتلك الترتيبات، وهو ما لم يكن يتمناه أي من المقيم السياسي أو الوكيل السياسي[١٨]. ولكن أماني الطرفين لم تتحقق؛ فقد انتهت المفاوضات بالفشل، ونشب الصراع من جديد بين شيخ قطر وقبيلة النعيم بالزبارة.

يقول المقيم السياسي:" كنت ومعي الوكيل السياسي نتحمل مشاقا كثيرة كي نقنع كلا من ممثلي قطر والبحرين ليجلسا إلى مائدة التفاوض لمدة شهرين، يتحقق خلالهما هدنة بين شيخ قطر وقبيلة النعيم، ولكن شيخ قطر وضع حدا لتلك الهدنة، بحجة أن النعيم لم تحفظ السلام. ولم يجد المقيم السياسي ما يفعله سوى أن يترك الصراع يأخذ مجراه تحت المراقبة حتى قدوم الخريف، وهو الموعد الذي سيعود فيه رجال شركة نفط قطر إلى العمل، وبالتالي لا تتضرر المصالح البريطانية".

*****

فرض هذا الوضع المضطرب التزامات جديدة على المقيم السياسي؛ وهي ضمان سلامه المواطنين الهنود (البريطانيين) في الدوحة، إذ لم يكن في الزبارة أحد منهم، ولتحقيق ذلك كلف الوكيل السياسي في البحرين أن يخاطب شيخ قطر، مذكراً إياه بمسئولياته تجاه سلامة الرعايا البريطانيين وممتلكاتهم في بلاده، وفي الوقت نفسه يكتب إلى قبيلة النعيم يحذرها من إلحاق الأذى بأي من الرعايا البريطانيين، أو إلحاق الضرر بممتلكاتهم.

هكذا وضعت المصالح البريطانية في مقدمة الاهتمامات التي تلتزم بها الأطراف كافةً، ولكي يصبح ذلك مؤكداً ومضموناً، أوصى المقيم السياسي بأن يرسل قائد البحرية إحدي السفن البريطانية لترسو قبالة الدوحة، لتضمن تحقيق الأمان للرعايا البريطانيين، ولتكون وسيلة اتصال مع كل من المقيم السياسي في بوشهر والوكيل السياسي في البحرين، ولتطلعهما في الوقت المناسب على ما يجري من خلال أجهزة اللاسلكي التي تحملها، وعليها ألا تتدخل إلا إذا تعرض الرعايا البريطانيون للخطر(١٩)

كان المقيم السياسي يتخوف من حدوث اضطرابات في البحرين لمناصرة قبيلة النعيم، في حال تدهورت أحوالها علي يدي شيخ قطر. ولذلك استبق الأحداث وطلب من الوكيل السياسي في البحرين أن يكتب إلى شيخها يحمله مسئولية الفوضى التي قد تنتج عن حدوث مثل هذه المظاهرات، وانعكاساتها السلبية علي أرواح الرعايا البريطانيين وممتلكاتهم في بلاده، ولذلك فإن عليه أن يتخذ الاحتياطات اللازمة لتفادي هذه السلبيات. (٢٠)

يبدو أن تطورات الموقف علي هذا النحو حتى ذلك الوقت لم تكن تعرض علي وزارة الخارجية، وحين عرضت على جورج رندل، المسئول عن قسم الشرق الأوسط في وزارة الخارجية، في ٣ يوليو ١٩٣٧، أبدى دهشةً للأمر وللتطورات التي لحقت بمسألة الزبارة، ثم سجل انطباعاته في يوميات وزارة الخارجية، فكتب يقول:" لم أر هذا الملف من قبل، ولم أدرك تطور المشكلة،

ويبدو أن شيخ قطر يمارس نفوذاً محدوداً للغاية على الزبارة، وأن قبيلة النعيم لا تظهر له ولاءً، وقد يحمل هذا أهمية فيما يتصل بالسعودية. وعلينا أن نتبني موقفاً يجعل من شبه جزيرة قطر وحدةً طبيعيةً واحدة من الأرض، ويجب أن نحافظ عليها. وإذا تمردت إحدي القبائل القطرية علي الشيخ في الدوحة، وأعطى ذلك فرصة لشيخ البحرين أن يتدخل في الزيارة بنجاح، فإننا نعتبر الزبارة أرضاً قطريةً خالصة. إنني أتمني أن نكون علي حق في تبني هذا الخط الواضح عندما ننظر إلى شبه جزيرة قطر ككيان واحد لا يجب تمزيقه. ربما يكون من الضروري أن نترك مثل هذا التمرد يأخذ وقته، وننتظر نتيجته قبل أن نقترح خطاً سياسياً معيناً، وإذا فشل شيخ قطر في إخماد مثل هذا التمرد قبل أي تدخل بريطاني، فإنني أرى أن علينا أن نرفع الأمر كله للمناقشة في اللجنة الفرعية للشرق الأوسط (M.E.S.C.) لنري ما إذا كان في إمكاننا الإبقاء علي وجود سياستنا الحالية في مواجهة ابن سعود".(٢١)

هكذا، دخل عند هذه المرحلة عنصر جديد بشكل واضح في رسم سياسية بريطانيا تجاه قطر ككل، وليس تجاه الزبارة تحديداً، ذلك هو موقف وزارة الخارجية البريطانية من سياسات الملك عبد العزيز آل سعود تجاه إمارات الخليج، ورؤية وزارة الخارجية هذه تتميز عن رؤى الوزارات الأخرى المعنية بالمنطقة بالشمول، باعتبار أن وزارة الخارجية تري صورة الحدث وإيقاعاته علي مختلف المستويات المحلية والإقليمية والدولية، وهو ما لا تضعه الوزارات الأخرى في الحسبان. ومن هنا جاءت خطورة ملف الزبارة أمام جورج رندل، أحد المسئولين في وزارة الخارجية المعنيين بالشرق الأوسط.

ويبدو أن مخاوف كل من وزارة الخارجية وحاكم البحرين كانت في محلها، إذ طلب الأخير من الحكومة البريطانية أن تستخدم نفوذها في منع الشيخ عبد الله آل ثاني (حاكم قطر) من شن حرب ضد الرعايا البحرينيين

الذين يعيشون في الزبارة، ووضع شيخ البحرين ذلك في عبارة صريحة حين وصفهم بقوله "رعايانا الذين يعيشون داخل حدودنا في الزبارة ". صحيح أن شيخ قطر تبني موقفاً متشدداً في مسألة الزبارة، وكان الوكيل السياسي في البحرين يري أن لتبني هذا الموقف ما يبرره، " وأن ادعاءه حول الزبارة قوي"، وقد جعله هذا حريصاً، في الرسائل التي يرسلها إلى الشيخ عبد الله آل ثاني كافة، على أن يقدم إيحاءات بأن الموقف سيكون لصالحه[٢٢]، وربما يكون ذلك الموقف البريطاني المتردد بين هذا وذاك يهدف إلى ضمان تأمين امتياز شركة النفط العاملة في قطر.

ويذهب الوكيل السياسي إلى حد الاعتقاد بأن "كلا من الحكومة البريطانية وحكومة الهند توافقان علي وجهة نظري بشأن ملكية الزبارة، لأنني لم أشر إلى غيرها، وقد طلب اليّ أن أبلغ شيخ البحرين بهذا المضمون". وبناءً عليه تري الحكومة البريطانية " أن الزبارة حق لشيخ قطر"، وأن هناك خلفيات تاريخية تؤكد ذلك؛ فحكومة الهند بينت لشيخ البحرين في عام ١٨٧٥ أن عليه ألا يتدخل في شئون الزبارة؛ وأن البحرية البريطانية دمرت في عام ١٨٩٥ القوارب التي كانت تعدها قطر في الزبارة لغزو البحرين حماية لها من هذا الغزو المحتمل، ومع ذلك لم تؤيد ادعاء شيخ البحرين في الزبارة، وبالتالي بنت الحكومة البريطانية موقفها الخاص بعدم التدخل لصالح قبيلة النعيم فيها. ورغم أن هذا القرار يجعل حكومة البحرين تستشعر الظلم، إلا أنه ليس هناك بديل. [٢٣]

وبناءً عليه، بعث وزير الدولة لشئون الهند برقيةً إلى المقيم السياسي في ٤ يوليو يعزز مواقفه، ويبلغه فيها أن الحكومة البريطانية توافق علي الإجراءات التي سبق أن اقترحها في مايو الماضي، شريطة أن يظل القتال الناشب بين حاكم قطر وقبيلة النعيم في إطاره المحلي، والحكومة البريطانية توافق في هذه الحال علي أن تأخذ هذه المسألة مجراها الطبيعي، كما توافق علي رؤية المقيم

السياسي؛ التي تجعل الزبارة جزءاً لا يتجزأ من أراضي شبه جزيرة قطر الموحدة تحت حكم آل ثاني. (٢٤)

وجاء قرار حكومة الهند في ٦ يوليو ليؤكد علي المواقف السابقة فيما يتعلق بملكية شيخ قطر للزبارة، وأن يبلغ هذا الأمر لشيخ البحرين بلهجة مخففة، كأن يطلب منه عدم التدخل في شئون الأرض الأم، وأن يلفت نظره إلى أن وجوده هناك غير مقبول، دون إشارة صريحة إلى مسألة ملكية الزبارة. (٢٥)

بالطبع لم يكن شيخ البحرين مستريحاً لموقف الحكومة البريطانية، وراح يسأل الوكيل السياسي عن المسئول عن تحديد أساسيات التعامل في مسألة الزبارة، وعن موعد النظر فيها، واقترح هو نفسه أن يستشار محامون بريطانيون في لندن في هذا الأمر، وإذا تطلب الأمر فإنه سوف يرسل مندوباً عنه إلى أوربا للاستنارة حول هذه المسألة. بالطبع لم يكن طرح شيخ البحرين طرحا استفهامياً، إذ إنه لم يكن يجهل الجهة المعنية بالمسألة، ولكنه كان يحاول تحريك الأمور التي كانت بريطانيا تحركها لصالحها وحدها، وبدا الشيخ وكأنه حريص علي أن يجعل له رأياً مسموعا. (٢٦)

رأت وزارة الهند أن تعيد النظر في موقف المقيم السياسي، الذي كان يقف إلى جانب قطر حماية للمصالح البريطانية، والذي يضع الحكومة البريطانية في موقف حرج. ونظراً لحساسية الموضوع من ناحية، ولتضارب المصالح الاقتصادية البريطانية مع مصالحها السياسية من ناحية أخرى، رأت وزارة الهند أن تعيد تمييع القضية من جديد، لعلها تسترد ما كان لها من نفوذ، فاعتبرت نفسها هي الجهة الوحيدة المسئولة عن حسم الخلافات الخاصة بالملكية بين الشيوخ في منطقة الخليج، وبالتالي فإنها ستكون علي استعداد تام لأن تسمع لممثل حكومة البحرين في القضايا التي يطرحها حمايةً لمصالح بلاده. وفي الوقت نفسه، تجد أنها ملزمة بتوضيح المقصود بالقرار الذي سبق أن اتخذ في

عام ١٨٧٥، عندما اعترفت بريطانيا بأحقية شيخ قطر في ملكية الزبارة، وقد حال هذا القرار القديم بينها وبين التدخل لتسوية النزاع بين شيخ قطر وفرع قبيلة النعيم المقيم في الزبارة[٢٧].

عرض الأمر علي المسئولين في وزارة الخارجية في يوليه ١٩٣٧، فسجلوا ملاحظات قد تعين الحكومة علي اتخاذ قرارها. وفي ١٤ يوليه كتب جورج رندل: "إن هذه المنطقة في المفهوم الدولي جزء من الإمبراطورية البريطانية، وبالتالي فلن نسمح لأي طرف آخر أن يتدخل في شئونها، وللحكومة البريطانية وحدها أن تسوي أي نزاع بين أطرافها". وهناك الاتفاق الأنجلو – تركي لسنة ١٩١٣، الذي بمقتضاه تلتزم الحكومة البريطانية بأن "تمنع شيخ البحرين من التدخل بأي شكل في أراضي شبه جزيرة قطر، وإذا سمحنا لشيخ البحرين أن يبني لنفسه أساساً للادعاء علي أراضي قطر، فإننا سوف نضعف أمن شبه الجزيرة القطرية وسلامتها في مواجهة طموحات عبد العزيز آل سعود، ولذلك علينا أن نكون حذرين ألا نفعل أو نقول أي شئ يفهم منه أننا سوف نعترف بادعاءات شيخ البحرين".[٢٨]

وسجل باجلي Baggelley في اليوم نفسه أن المسألة لا تعني وزارة الخارجية، وإنما هي من اختصاص وزارة الهند، لأنها مسألة خليجية صرفة. صحيح أن البحرين ليست عضواً في عصبة الأمم، كما أنها ليست مستقلة تماماً، وأن الحكومة البريطانية هي التي تسير سياستها الخارجية، وأنها كباقي إمارات الخليج ممنوعة من أن تشن الحرب بعضها علي بعض طبقاً لنصوص اتفاقيات الهدنة البحرية، وبالتالي فإن البحرين لا تستطيع أن تهاجم أحداً ولا أن تهاجم من أحد، وأن محاولاتها تدعيم وجودها في الزبارة يعتبر كسراً للهدنة البحرية.[٢٩]

كذلك سجل باكيت Backett أن هذا النزاع بين محميتين حليفتين لبريطانيا، وهو نزاع داخل الامبراطورية البريطانية، والمهم أن نتخذ من

الإجراءات ما يمنع عبد العزيز آل سعود من التدخل. ورأي باكيت أن الأمر ربما يؤخذ الي محكمة العدل الدولية في هولندا بمقتضي المادة ٣ من المعاهدة البريطانية مع البحرين في سنة ١٨٦١، وإن كانت هذه المعاهدة غير فعالة[٣٠].

وجدت الحكومة البريطانية لنفسها مخرجاً من الالتزام بأي موقف إيجابي تجاه شيخ البحرين، واستفادت من ملاحظات المسئولين في وزارة الخارجية، ومن التطور التاريخي لموقف وزارة الهند وحكومة الهند، وعلى ذلك وافقت حكومة الهند المعنية بالأمر في المقام الأول في ١٦ يوليو ١٩٣٧. [٣١] هذا وقد رأي المقيم السياسي أن يبعث إلى حاكم البحرين في سنة ١٩٣٧ بما سبق أن كتبه سلفه إلى حاكم البحرين في سنة ١٨٧٥، ليؤكد له أن الموضوع كان قد حسم منذ ذلك التاريخ بعد التدخل البريطاني بضرب السفن القطرية – العثمانية في الزبارة. [٣٢]

وبناءً علي كل ما سبق، فإن الحكومة البريطانية تعترف أنها المسئول الأول والوحيد عما يجري في المنطقة، إلا أنها ليست علي استعداد أن تنمي الأمل لدي شيخ البحرين بالاعتراف له مستقبلاً بأنه صاحب الحق في الادعاء بملكية الزبارة، ولكنها ستكون دائماً مستعدة للاستماع إلي شكاواه ومطالبه، باعتبارها المسئول الأول عن إقرار ما يتعلق بالملكية بين الشيوخ، إلا أنها تجد من الضروري أن تبلغ الشيخ أن عليه أن يبعد نفسه تماماً عن التدخل في شئون قطر بما في ذلك الزبارة، كما أنها لن تتدخل فيما يجري بين شيخ قطر وقبيلة النعيم. [٣٣]

وبينما جرت تهدئة شيخ البحرين علي هذه النحو في منتصف يوليو ١٩٣٧، دخل الشيخ راشد زعيم قبيلة النعيم في اتفاق مع حاكم قطر، واعداً إياه بالطاعة طالما كان مقيماً في قطر. وقد اعتبر المقيم السياسي أن هذا الموقف من قبل شيخ النعيم يعد إنهاءً للنزاع بينه وبين شيخ قطر. [٣٤]

*****

التزمت الوثائق البريطانية الصمت عند هذه المرحلة، ويبدو أن ذلك كان انعكاساً لصمت الأحداث علي أرض الواقع. وكان علي المراقبين أن ينتظروا ثلاثة شهور كاملة كي تصلهم الأخبار عبر وسائل الإعلام؛ ففي ١٣ أكتوبر ١٩٣٧ أذاع راديو روما بالعربية في نشرته الإخبارية "أن الشيخ أحمد الجابر الصباح، أمير الكويت، تلقي التهاني من الصحافة المصرية، ومن صحافة دول أخرى، علي محاولته تسوية النزاع بين قطر والبحرين حول الزبارة". وكان شيخ الكويت قد قام بالتوسط مرتين لتسوية هذا النزاع في يونية المنصرم، ثم طلب بعد ذلك أن يزور البحرين للقيام بدور فاعل في هذه الوساطة، ولكن شيخ البحرين لم يرحب بالاقتراح الأخير. ويعتقد المقيم البريطاني أن المصريين أو السوريين كانوا وراء هذا الإعلان الإذاعي، لأنه يعتبر بادرةً طيبةً من شيخ الكويت في الاتجاه القومي الذي يتبناه المصريون والسوريون في المناداة بالوحدة العربية . وقد " باركت روما والصحف المصرية والسورية والعراقية خطوة أمير الكويت، التي أنهت محاولته النزاع بين البلدين الشقيقين (البحرين والقطر) "[٣٥].

لفتت العبارة الأخيرة نظر جورج رندل بوزارة الخارجية، فكتب يقول "إن علينا أن نتعامل من هذا المسالة فوراً ". ويعكس هذا الموقف تخوف بريطانيا من تدخل أطراف أخرى ذات اتجاهات قومية في الأمور الخليجية، وراح رندل يبحث في أرشيف المراسلات مع وزارة الهند، فلم يجد ما يشير إلي أن هذا الموضوع قد طرح للمناقشة، وزاد ذلك من مخاوفه؛ لأن الإيطاليين نجحوا في متابعة أدق تفاصيل ما يجري في الخليج، بينما فشل البريطانيون المعنيون بالأمر في ذلك. وإذا كان الخلاف القطري – البحريني قد لقي اهتماماً خارجياً علي هذا النحو، فإن تحرك شيخ الكويت لمعالجة الموضوع أثار قلق بريطانيا التي اعتبرته " قد أقام اتصالاً قويا مع خصومنا أكثر مما توقعنا، وإذا سارت الأمور إلي الأسوأ في الشرق الأوسط، ويبدو أنها ستكون كذلك إذا استمرت

سياستنا الحالية علي ما هي عليه، فإن الكويت ستكون بؤرة خطرة للغاية..."[٣٦]

وأضاف رندل " إن علينا أن نقيم لنا وزناً ثابتاً في الكويت .. وإنني أعيد فحص سياستنا في الكويت الآن، وخاصةً بعدما رفض المقيم السياسي اتخاذ أية سياسة متطورة تجاه الكويت في هذه المرحلة ... إننا نريد أن نعرف من أي جهة تهب الريح "؛ لأن النزاع بين قطر والبحرين " أضعف من مركزنا في أن نؤكد لابن سعود أن شبه جزيرة قطر تعتبر وحدةً واحدةً لا تتجزأ ". وراح رندل يلوم سياسة بلاده تجاه مسألة الزيارة؛ لأنها " لم تتناولها كما ينبغي في مراحلها الأولي ". [٣٧]

ولم يمض أسبوعان علي تعليقات رندل هذه حتى تناقلت الأنباء زيارة الأمير سعود بن عبد العزيز للبحرين في إطار الجهود المبذولة لتسوية النزاع بين قطر والبحرين حول الزيارة . [٣٨]

وهكذا ظل جورج رندل قلقاً تجاه مستقبل سياسة بلاده في الخليج، فبعد ثلاثة أشهر أخري كتب يشكو موقف سياسة الكولونيل فاولي Fowle المقيم السياسي الذي نجح في أن يكسب تأييد حكومة الهند والأدميرالية لتوجهاته، وعبر رندل عن شكه في قدرة بريطانيا علي التغيير طالما بقي مثل هذا المقيم وسياسته في الخليج. ولكنه وعد بإعادة إحياء الموضوع قبل مغادرته قسم الشرق الأوسط في وزارة الخارجية البريطانية. وتكشف مثل هذه التصريحات عن جو من النزاع والتوتر داخل الحكومة البريطانية بين وزارتي الهند والخارجية، وهو نزاع انتهى بانحسار دور وزارة الهند عن منطقة الخليج بعد عشر سنوات في عام ١٩٤٧، وتلك قصة أخري. [٣٩]

*****

لقد أدركت بريطانيا حجم خطأ سياستها في التعامل مع قضايا منطقة الخليج الحساسة، وتركت الأمور للتفاعلات الداخلية، مع الاكتفاء بالمراقبة عن

بعد أو عن قرب دون حسم. كما أنها تركت الأمر سجالاً بين الوزارات المعنية بالمنطقة، واضعةً في الاعتبار مصالحها الخاصة، عازفةً عن التدخل إلا بقدر ما تكون هذه المصالح متأثرة. وقد أفرز هذا في النهاية تعليق القضية وتمديد الصراع حول الزبارة، إلى أن حسمته محكمة العدل الدولية في إطار من التسوية الشاملة لكل المناطق المتنازع عليها بين قطر والبحرين مؤخرًا.

ويكشف موقف بريطانيا في التعامل مع القضايا الخلافية العربية عن تقصير واضح في الوفاء بالتزاماتها التي تعهدت بها في الخليج، الذي عدته بحيرةً بريطانيةً. وكانت النتيجة خراباً لمنطقة الزبارة وموانئها وإهمالاً لهما، في حين كان مقدرا لهما أن يلعب دورًا مهمًا في تنمية المنطقة. ويبقى الأمل معقودا على ميناء الزبارة، في حال تعميره وإعادة تشغيله، جسرا للتواصل بين قطر والبحرين.

الهوامش :

(1) T.C. Fowle (Political Resident) to Sec. of State for India, 5 may 1937, E2639/2382/91, F.O.371/20783.
(2) Political Resident to India Office, 28April 1937. E2882/2382/91, F.O.371/20783.
(3) Ibid.
(4) Political Resident to 1.O., 29 April 1937. E2382/2382/91, F.O.371/20783.
(5) India Office to Foreign Office, 29 April 1937. E2382/2382/91, F.O.371/20783.
(6) Political Resident to 1. O., 28 April 1937 E2382/2382/91, F.O.371/20783.
(7) Ibid.
(8) Sir R .Bullard to F.O., 30 April 1937. E2411/2382/91, F.O.371/20783.
(9) Political Resident to 1.O., 3 May 1937. E2480/2382/91, F.O.371/20783.
(10) Ibid.
(11) Political Resident to 1.O., 5 May 1937. E2639/2382/91, F.O.371/20783.
(12) Ibid.
(13) Lorimer, Gazateer of the Persian Gulf.
(14) Political Resident to 1.O., 5 May 1937. E2639/2382/91, F.O.371/20783.
(15) Political Resident to 1.O., 19 May 1937. E2768/2382/91, F.O.371/20783.
(16) T.C. Fowle (Political Resident) to Sec. of State for India, 21 May 1937, E3015/2382/91, F.O.371/20783.

(17) Political Agent (Bahrain) to Political Resident (Bushier), 20 May 1937, E3015/2382/91, F.O.371/20783.
(18) Political Resident to Sec. of State for India, 23June1937, E3483/2382/91, F.O.371/20783.
(19) Political Resident to Sec. of State for India, 2 July 1937, E3639/2382/91, F.O.371/20783.
(20) Political Resident to Political Agent (Bahrain), 2 July 1937, E3639/2382/91, F.O.371/20783.
(21) Minute by G.W. Rendel (F.O.) 3 July 1937, E3639/2382/91, F.O.371/20783.
(22) Political Resident to Sec. of State for India, 4 July 1937, E3711/2382/91, F.O.371/20783.
(23) Ibid.
(24) Sec. of State for India to Political Resident, 4 July 1939, E3780/2382/91, F.O.371/20783.
(25) Government of India to Sec. of State for India , 6 July 1937, E3639/2382/91, F.O.371/20783.
(26) Political Resident to Sec. of State for India, 9 July 1937, E3903/2382/91, F.O.371/20783.
(27) Sec. of State for India to Political Resident, 10 July 1937, E4062/2382/91, F.O.371/20783.
(28) F.O. Minutes, 14 July 1937, E4062 / 2382 / 41, F.O. 371/20783.
(29) F.O. Minutes, 14 July 1937, E4062 / 2382 / 41, F.O.371/20783.
(30) F.O. Minutes, 14 July 1937, E4062 / 2382 / 41, F.O.371/20783.

(31) Government of India to Political Resident, 16 July 1937, E4104/2382/91, F.O.371/20783.

(٣٢) جاء في رسالة المقيم البريطاني إلى حاكم البحرين في ٣١ مايو ١٨٧٥ " ألفت نظركم مرةً أخري إلى الرسائل المتعلقة بتدخلكم في شئون الأرض الأم في شبه جزيرة قطر، وعلي الخصوص في مدينة الزبارة ... إنني أفهم من خطابك انك لم تدرك المعني الكامل للمراسلات التي بعثت بها إليك، وهو عدم التدخل في شئون الأرض الأم ... إني لا أشك الآن أن لديك تصوراً واضحاً لوجهة نظرنا وللنصائح التي وجهناها إليك، ومع ذلك فانك لازلت تتدخل في الزبارة، وهذا يعتبر تدخلاً في شئون الأرض الأم ... وقد صار من الضروري أشرح لك بوضوح كامل أنك إذا سرت في طريق يعارض نصائح حكومة الهند بالتدخل في شئون الأرض الأم فإنك ستتحمل النتائج، وأن الحكومة البريطانية ستعتبر نفسها غير ملزمة باتخاذ أية إجراءات تتعلق بك عند الضرورة.

أجاب الشيخ ليست علي هذه الرسالة بعد أسبوعين، إذ كتب إلى المقيم السياسي في ١٤ يونية ١٨٧٥ يقول : " فهمنا خطابك ... وأطعنا الأوامر ونفذناها، وسوف نتوقف

تماماً عن التدخل في شئون الزبارة، أو في شئون أي أمر لا توافق عليه الحكومة البريطانية. ولكننا لسنا تحت حماية الحكومة البريطانية ... وإذا كنا نطيع الحكومة البريطانية فلا يعني هذا التخلي عن حقوقنا. نحن نثق في الحكومة البريطانية، التي ستحمي الزبارة لأنها ملكنا منذ أقدم العصور.

(33) Sec. of State for India to Political Resident, 15 July 1937; Govt. of India to Political Resident, 16 July 1937, E3639/2382/91, F.O.371/20783.

(34) Political Resident (Fowle) to Sec. of State for India, 24 July 1937, E4336/2382/91, F.O.371/20783.

(35) Political Resident to Sec .of State for India, 23Oct. 1937, E7474/2382/91, F.O.371/20783.

(36) Minute by Rendel, 24 Nov.1937, E7242/2382/91, F.O.371/20783.

(37) Minute by Rendel, 24 Nov.1937, E7242/2382/91, F.O.371/20783.

(38) I.O. to F.O., Dec. 1937, E7242/2382/91, F.O.371/20783.

(39) Minute by Rendel, 7 Feb.1938, E7242/2382/91, F.O.371/20783.

obeikan.com